SAM Rights & Liberties

يناير 2025

المشهد الحقوقي في اليمن

يعكس هذا التقرير الشهري الصادر عن منظمة سام للحقوق والحريات وضعًا حقوقيًا وإنسانيًا مترديًا في اليمن، حيث وثقت المنظمة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها أطراف النزاع المختلفة، وعلى رأسها جماعة الحوثي، بما في ذلك انتهاكات لحرية الرأي والتعبير، كاعتقال ومحاكمة الصحفيين والناشطين، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى مثل مداهمات المنازل، والاختطافات. كما تسلط النشرة الضوء على الأزمة الإنسانية المتفاقمة، بما في ذلك النزوح الداخلي، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور قطاع التعليم، مع التأكيد على جهود منظمة سام في الدفاع عن حقوق الضحايا، والمطالبة بالعدالة الانتقالية، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، وتفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية.

أنشطة "سام"

في إطار إصداراتها الشهرية، سلطت منظمة سام للحقوق والحريات الضوء على جملة من الانتهاكات والتجاوزات الحقوقية التي تشهدها اليمن، مؤكدة على أن الوضع الحقوقي والإنساني في البلاد يشهد تدهورًا مستمرًا. فقد أشارت المنظمة إلى أن ملف الصحفي محمد المياحي يشهد انتهاكات قانونية صارخة، حيث تم اعتقاله تعسفيًا وإحالته إلى النيابة بتهم تتعلق بعمله الصحفي، قبل أن يتم تمديد حبسه احتياطيًا ورفض إحالة ملفه إلى نيابة الصحافة والمطبوعات. كما نددت المنظمة باستمرار اعتقاله وطالبت بالإفراج الفوري عنه.

وفي سياق متصل، أعربت المنظمة عن قلقها إزاء استمرار اعتقال الناشطة سحر الخولاني وأفراد أسرتها، من قبل جماعة الحوثي، معتبرة ذلك نوعًا من العقاب الجماعي، وأكدت أن الخولاني تعرضت للتضييق وحُرمت من حقها في حضور محام، مطالبةً بالإفراج الفوري عنها وعن جميع أفراد أسرتها.

كما تناولت المنظمة في بياناتها الانهيار المريع الذي يشهده قطاع التعليم في اليمن بسبب الصراع المستمر، حيث وثقت انتهاكات جسيمة بحق المعلمين والطلاب والمؤسسات التعليمية، بما في ذلك حرمان المعلمين من رواتبهم واعتقالهم، وتجنيد الأطفال قسرًا، وتطييف التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، شاركت منظمة سام خلال الفترة من 13 إلى 17 يناير 2025، في أنشطة حقوقية في جنيف كجزء من تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن، حيث تم التركيز على قضايا حقوق الإنسان في اليمن ومناقشة الانتهاكات مع المجتمع الدولي، تضمنت هذه الأنشطة لقاءات مع مندوبين دوليين ومقررين خاصين للأمم المتحدة، بالإضافة إلى حضور مؤتمر حول الإخفاء القسري وتقديم تقارير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

قضايا الشهر

حصار واقتحام حنكة آل مسعود

في محافظة البيضاء، وتحديدًا في منطقة حنكة آل مسعود بمديرية القريشية، فرضت جماعة الحوثي حصارًا خانقًا على الأهالي اعتبارًا من 9 يناير 2025. وقد تصاعد الوضع عندما هاجمت الحملة العسكرية الحوثية منطقة الخشعة التابعة لقبيلة آل مسعود، مما أدى إلى اشتباكات وسقوط جرحى من الطرفين، بالتزامن مع تعزيزات إضافية من الجماعة. كما وصلت حملة عسكرية للحوثيين مدعمة بالدبابات والعربات يوم 5 يناير إلى مديرية القريشية، وفرضت حصارًا على قرية "حنكة آل مسعود" بحجة البحث عن مطلوبين.

أسفرت الهجمات التي شنتها جماعة الحوثي على منطقة حنكة آل مسعود في الأيام الماضية عن مقتل أكثر من 30 شخصًا من أهالي القرية، وإصابة العشرات بجروح، وفقًا لمصادر حقوقية وطبية. وفي المقابل، لقي العشرات من عناصر الميليشيا مصرعهم خلال المواجهات، كما قامت الميليشيا باختطاف أكثر من 400 مدني، بينهم أطفال وشيوخ، ونقلهم إلى سجون الحوثيين. بالإضافة إلى ذلك، فجرت الميليشيا ثلاثة منازل، وأحرقت خمسة أخرى بالكامل، وفخخت ستة منازل، واقتحمت ونهبت أكثر من 11 منزلاً في القرية بعد حصار دام أسبوعًا، وقصف بمختلف أنواع الأسلحة.
في 26 يناير 2025، داهمت جماعة الحوثي منزل المواطن حسن صالح المسعودي في صنعاء، وروعت النساء والأطفال بحجة البحث عن مطلوبين. كما اختطفت الجماعة الشاب عبد الله المطله المسعودي من سوق الآنسي في صنعاء، ونقلته إلى جهة مجهولة. يأتي هذا التصعيد في إطار ملاحقة أبناء حنكة آل مسعود بالتزامن مع نقل المئات من المختطفين من سجون رداع إلى صنعاء، وذلك بعد اقتحام القرية في 12 يناير 2025. كما واصلت الجماعة فرض حظر التجوال على سكان القرية وقطع الاتصالات والإنترنت.

إحالة الصحفي محمد المياحي للمحاكمة

في 13 يناير 2025، أحالت الأجهزة الأمنية التابعة لجماعة الحوثي الصحفي محمد المياحي إلى نيابة ومحكمة الصحافة والمطبوعات بعد اعتقال تعسفي دام قرابة أربعة أشهر بسبب كتاباته الصحفية، وهو ما اعتبرته منظمة سام انتهاكًا للقوانين الوطنية والدولية التي تكفل حرية التعبير. وقد وُجهت للمياحي تهم تتعلق بتكدير الأمن العام والإضرار بنظام الحكم، وهي تهم جنائية جسيمة، قبل أن يتم إحالة القضية إلى نيابة الصحافة والمطبوعات بعد تدخل المحامين وإثبات

أن التهم تتعلق بعمله الصحفي. وتؤكد المنظمة أن هذا الاعتقال يفتقر إلى أي سند قانوني، وأن إحالة القضية إلى نيابة الصحافة والمطبوعات تأتي في إطار سلوك ممنهج من قبل جماعة الحوثي لاستغلال القضاء لتصفية الحسابات السياسية وإسكات الأصوات المعارضة. وقد تعرض المياحي لظروف قاسية في السجن، بما في ذلك الحبس الانفرادي والحرمان من الزيارات المنتظمة، بالإضافة إلى مداهمة منزله ومصادرة أجهزته الإلكترونية في 20 سبتمبر 2024.

إلى ذلك، أعربت منظمة سام في بيان لها بتاريخ 27 يناير 2025 عن قلقها إزاء استمرار اعتقال الصحفي محمد المياحي، مشيرة إلى أن ملفه يشهد تجاوزات قانونية واضحة، حيث رفض وكيل النيابة الجزائية المتخصصة إحالة ملفه إلى نيابة الصحافة والمطبوعات. ووجهت للمياحي اتهامات تتعلق بنشر مواد على مواقع التواصل الاجتماعي وإجراء مقابلات تلفزيونية، وقررت تمديد حبسه احتياطيا. وطالبت المنظمة بالإفراج الفوري عن المياحي وإحالة قضيته إلى نيابة الصحافة والمطبوعات، مؤكدةً أن استخدام الحبس الاحتياطي كوسيلة لتكميم الأفواه يعد ممارسة مخالفة للقانون.

إحالة الناشطة الخولاني إلى النيابة واعتقال أفراد من أسرتها

في 25 يناير 2025، أحالت جماعة الحوثيين الناشطة والإعلامية سحر الخولاني إلى النيابة الجزائية المتخصصة في صنعاء بعد نحو ستة أشهر من اختطافها من منزلها في صنعاء في العاشر من سبتمبر 2024. وكانت الناشطة سحر الخولاني قد نشطت بشكل مكثف وجرئ قبل اختطافها بالتعريف بمعاناة اليمنيين في مناطق سيطرة جماعة الحوثيين وفساد قياداتها، خاصة في قطاع التعليم.

وفي السياق، اعتبرت منظمة سام أن ما تمارسه سلطة مليشيا الحوثي إزاء الناشطة سحر الخولاني وأفراد أسرتها يعد نوعًا من العقاب الجماعي، حيث قامت الجماعة في 28 يناير 2025 باعتقال شقيقة سحر ووالدتها وأطفالها، بالإضافة إلى اعتقال زوجها بتهم ملفقة وشقيقها بسبب اعتراضه على اعتقالها. وأكدت المنظمة أن الخولاني تعرضت للتضييق وحُرمت من حقها في حضور محامٍ، وأن النيابة كانت قد قررت الإفراج عنها وزوجها إلا أن سلطات الجماعة تعارض قرار الإفراج وتعرقله. وطالبت المنظمة بالإفراج الفوري عن سحر الخولاني وكافة أفراد أسرتها.

أخبار الحقوق

تقرير الحريات الصحفية في اليمن للعام 2024

أصدرت نقابة الصحفيين اليمنيين تقريرها السنوي الذي يرصد 101 حالة انتهاك طالت حرية الصحافة في اليمن خلال العام 2024، وتشمل هذه الانتهاكات حالات حجز للحرية وتهديدات ومحاكمات واعتداءات ومنع ومصادرة للمقتنيات وحالات حجب وإغلاق لوسائل إعلام، بالإضافة إلى ظروف اعتقال سيئة وحالة إعدام. وقد ارتكبت جماعة الحوثي 45 حالة انتهاك، والحكومة المعترف بها دوليًا 31 حالة، والمجلس الانتقالي الجنوبي 11 حالة. ولا يزال هناك 6 صحفيين مختطفين لدى جماعة الحوثي والمجلس الانتقالي الجنوبي. كما وثق التقرير 19 حالة محاكمات واستدعاءات قضائية و11 حالة اعتداء على صحفيين وممتلكاتهم و7 حالات مصادرة ومنع و 4 حالات حجب وإغلاق لمواقع الكترونية و3 حالات إيقاف رواتب ونشاطات نقابية. وتجاوزت الانتهاكات ال 1800 انتهاك منذ 2014.

نقابة الصحفيين بتعز تدين ما تعرض له الصحفي عبدالرحمن نصر

أدانت نقابة الصحفيين بتعز عملية اختطاف تعرض لها الصحفي عبدالرحمن نصر في شارع جمال وسط مدينة تعز، بتاريخ 22 يناير 2025، حيث تم احتجازه لعدة ساعات ومصادرة هاتفه المحمول. وأشار البلاغ إلى أن أحد الخاطفين يعمل ضابطًا في جهاز الأمن السياسي. ودعت النقابة السلطة المحلية والجهات الأمنية إلى التحقيق في هذا الانتهاك وتوفير بيئة آمنة للصحفيين في تعز.

رجل دين يشن حملة تحريض ضد فرع لجنة المرأة في تعز

أدانت اللجنة الوطنية للمرأة بتاريخ 27 يناير 2025، حملة التحريض التي يقودها رجل الدين عبدالله العديني ضد فرعها في تعز بسبب تنظيم ورشة عمل لاستعراض تقرير منهاج بيجين، الذي يعنى بالمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات العامة. وقد اتهم العديني فرع اللجنة بـ"التشجيع على الرذيلة والشذوذ والانحلال والإباحية"، بسبب مناقشة التقرير. واعتبر فرع اللجنة هذه التصريحات "تحريضًا وتشجيعًا على العنف ضد مؤسسات الدولة وموظفيها".

قطاع التعليم في اليمن يشهد حربًا موازية

أشارت منظمة سام إلى أن قطاع التعليم في اليمن يشهد انهيارًا مريعًا بسبب الصراع المستمر، وأن جماعة الحوثيين ترتكب انتهاكات جسيمة بحق المعلمين والطلاب والمؤسسات التعليمية. وقد تم حرمان المعلمين من رواتبهم واعتقالهم بسبب آرائهم، وتجنيد الأطفال قسرًا أو إغراؤهم للانضمام إلى الميليشيات المسلحة. كما تم تطييف التعليم وتعديل المناهج الدراسية لخدمة الأجندات الطائفية والسياسية. وتعرضت البنية التحتية التعليمية للاستهداف المباشر وغير المباشر، حيث تم تدمير واحتلال المدارس. وقد وثقت النقابة مقتل 1582 من العاملين في القطاع التربوي، و 49 ألف انتهاك في قطاع التعليم ومنتسبيه خلال الفترة 2014 - 2021. وذكرت المنظمة أن ممارسات أطراف الصراع تنتهك القوانين المحلية والدولية التي تؤكد على مجانية التعليم وحقوق المعلمين. وتشدد المنظمة على ضرورة تحييد التعليم عن الصراعات.

سجن صحفي يمني بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي

في 21 يناير 2025، أصدرت محكمة عتق الابتدائية حكمًا بسجن الصحفي عزيز الأحمدي أربعة أشهر مع وقف التنفيذ، وذلك بسبب منشور له في أغسطس 2024 تساءل فيه عن صحة الأنباء حول استئجار السلطة المحلية لأرض لإنشاء مشروع طاقة شمسية. وقد اعتبرت منظمة سام أن هذا الحكم باطلًا وينتهك قانون الصحافة اليمني، مطالبة السلطة القضائية والتنفيذية بإلغائه فورًا.

رائدة أعمال يمنية تتعرض للإهانة بسبب عملها

في 26 يناير 2025، اشتكت رائدة الأعمال اليمنية سحر سيف، في بث مباشر على فيسبوك، من تعرضها للإهانة في متجرها بصنعاء من قبل شخص يدعي أنه من الدولة ويتهمها بأنها تسيء للبن اليمني، بسبب صورة استخدمتها في التسويق. وأكدت أن هذا الاعتداء ليس الأول، حيث تعرضت سابقًا لمضايقات بسبب أنشطتها وورش العمل التي تنظمها. وأوضحت أنها تعمل بمجهود شخصي لتمثيل بلدها ومنتجاته، وأنها تواجه تحديات كبيرة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

اقتحام جماعة الحوثي لشركة طبية في صنعاء

في 26 يناير 2025، اقتحمت جماعة الحوثي مقر شركة "ميديكس كونكت" الطبية في صنعاء، التابعة للمختطف عدنان الحرازي، وعبثت بمحتوياتها بعد أن رفض الحارس تسليم المفاتيح. وهددت الجماعة بنهب ومصادرة بقية معدات شركة "برودجي" المجاورة. يذكر أن جماعة الحوثي كانت قد أصدرت حكمًا بإعدام الحرازي في يونيو 2024، ومصادرة ممتلكات شركته.

تقارير دولية

انتهاكات حقوق الإنسان وأزمة إنسانية متفاقمة في اليمن

في تقرير هيومن رايتس ووتش لعام 2025، أُشير إلى استمرار الأزمة الإنسانية في اليمن، حيث يحتاج أكثر من 18.2 مليون شخص للمساعدات الإنسانية. وقد ارتكبت أطراف النزاع، وخاصة الحوثيين، انتهاكات شملت الاحتجاز التعسفي والاخفاء القسري لعشرات الموظفين في وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني منذ 31 مايو 2024. بالإضافة إلى ذلك، استمرت عرقلة المساعدات الإنسانية من قبل الأطراف المتحاربة، خاصة الحوثيين، مما فاقم تفشي الكوليرا. كما تم قمع حقوق النساء والفتيات وتقييد حريتهن في التنقل. وفي سياق آخر، شن الحوثيون هجمات على سفن في البحر الأحمر، وردت إسرائيل بضربات على ميناء الحديدة، مما قد يرقى إلى جرائم حرب.

شبكة دولية تتوقع أن يعاني ملايين اليمنيين عجزاً في توفير الغذاء

توقعت شبكة دولية أن يعاني ملايين اليمنيين من عجز شديد في توفير الغذاء خلال الأشهر القليلة المقبلة بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية، ووفقًا لترجمة خاصة لـ يمن فيوتشر، أشارت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET) إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية والدخل غير الكافي سيؤثر على القدرة الشرائية للأسر، وأن أزمة انعدام الأمن الغذائي الحاد ستظل سائدة في عدد من المناطق. وقالت الشبكة إن المساعدات الغذائية الإنسانية قد تخفف من حدة الأزمة، ولكنها لن تكون كافية لمنع تفاقم انعدام الأمن الغذائي في مناطق سيطرة الحوثيين.

نزوح داخلي في اليمن في مطلع 2025

في الفترة ما بين 29 ديسمبر 2024 و 4 يناير 2025، وثق فريق تتبع النزوح التابع للمنظمة الدولية للهجرة في اليمن نزوح 19 أسرة (114 فردًا) على الأقل، حيث تحرك معظمهم داخل محافظتي مأرب والحديدة. وقد نزحت أغلب الأسر من محافظتي الحديدة وتعز، فيما كانت معظم النزوح داخل محافظة تعز داخليًا. كما أشار التقرير إلى أن المنظمة تعذر عليها جمع البيانات في بعض المحافظات بسبب قيود الوصول.

نقل معتقلين يمنيين من غوانتانامو إلى سلطنة عمان

في 6 يناير 2025، نقلت الولايات المتحدة 11 معتقلًا يمنيًا من معتقل غوانتانامو إلى سلطنة عمان. وكان من بين المفرج عنهم توفيق البيحاني وخالد قاسم وحسن بن عطاش، الذين لم توجه لهم أي تهم جنائية أو محاكمة خلال فترة اعتقالهم التي دامت عقدين. وقد تمت الموافقة على نقلهم من قبل مسؤولي الأمن القومي الفيدراليين، لكن لم يتم إطلاق سراحهم إلا مؤخرًا بسبب عدم إمكانية إعادتهم إلى اليمن. هذا النقل يترك 15 معتقلاً فقط في غوانتانامو، وهو أقل عدد في تاريخ المعتقل.

صدى الأنشطة

- احتجاز الصحفي المياحي يدخل شهره الرابع ومنظمة "سام" تندد بالتجاوزات القانونية (المصدر أونلاين)
- سام تندد باستمرار اعتقال المياحي وتطالب بالإفراج الفوري عنه (الموقع بوست)
- منظمة حقوقية تدعو الحوثيين للإفراج الفوري عن الصحفي المياحي ووقف الإجراءات التعسفية بحقه (العاصمة أونلاين)
- منظمة حقوقية تقول إن ملف الصحفي "محمد المياحي" شهد تجاوزات واضحة (يمن دايلي نيوز)
- منظمة حقوقية تقول إن ملف الصحفي "محمد المياحي" شهد تجاوزات واضحة (الوطن نيوز)
- اليمن..مليشيا الحوثي توجه تُهما جديدة للصحفي المياحي وتمدد فترة احتجازه ومنظمة حقوقية تصف الإجراءات بـ "التعسفية" (حال الخليج)

تصريحات

منظمة سام: "العدالة الانتقالية شرط أساسي للسلام المستدام في اليمن"

في تقرير منشور على منصة درج ميديا، بتاريخ 22 يناير 2025، أكدت منظمة سام للحقوق والحريات، العضو في تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن أن السلام المستدام في اليمن لا يمكن أن يتحقق دون تحقيق العدالة الانتقالية، وتشدد على ضرورة إشراك الضحايا في أي عملية سلام. كما تسلط الضوء على التحديات التي تعيق تحقيق العدالة الانتقالية، مثل استمرار الصراع وتدخلات القوى الخارجية. وتدعو منظمة سام إلى تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية وإلى تعزيز دور المجتمع المدني في المصالحة. وتعتبر أن التحالفات مثل تحالف ميثاق العدالة ضرورية للدفاع عن حقوق الإنسان. تذكر التقارير الحقوقية الصادرة عن منظمة سام أن العاملين في مجال حقوق الإنسان يواجهون تهديدات واعتقالات، مما يعيق تطبيق العدالة الانتقالية. وقد لعبت المنظمة دوراً في إيصال صوت الضحايا إلى المجتمع الدولي من خلال المشاركة في جلسات مجلس حقوق الإنسان وتقديم تقارير حول الانتهاكات.

"الحميدي: التهجير القسري إبادة جماعية"

صرح رئيس منظمة سام لحقوق الإنسان، المحامي توفيق الحميدي، لقناة بلقيس في 27 يناير 2025، بأن التهجير القسري يعد جريمة حرب بموجب القانون الدولي ويتطلب محاكمة مرتكبيها أمام القضاء الدولي. وأوضح أن التهجير القسري هو نوع من أنواع الإبادة الجماعية وفقًا لاتفاقية عام 1948 وحكم محكمة العدل الدولية. وأشار الحميدي إلى وجود دعوى منظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية تتعلق بالإبادة الجماعية، وأن التهجير القسري يندرج تحت هذا التصنيف. كما أكد الحميدي على وجود نقص في الأدوات التنفيذية للقانون الدولي، وأن هناك قرارات لم تنفذ في القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى الهيمنة السياسية لمجلس الأمن. وأضاف أن القضية الفلسطينية تحتاج إلى إعادة نظر من جوانبها التاريخية والدينية والسياسية والاقتصادية، خاصة مع وجود قيادة أمريكية جديدة ذات عقلية مختلفة. وأخيرًا، أشار الحميدي إلى أن هناك تاريخًا من جرائم التطهير العرقي منذ عام 1947، وأن الدعوات لإزاحة الفلسطينيين من غزة إلى سيناء تندرج ضمن أجندة سياسية ودينية.

تصريحات

"توفيق الحميدي: تجنيد السجناء جريمة حرب تستوجب المحاسبة"

في حديث إلى موقع "أخبار الآن"، صرح رئيس منظمة "سام" للحقوق والحريات، توفيق الحميدي، بتاريخ 21 يناير 2025 بأن قيام الجماعات المسلحة في اليمن بتجنيد السجناء في العمليات القتالية يمثل انتهاكًا صارخًا للدستور اليمني الذي يضمن حماية كرامة الإنسان ويحظر كافة أشكال الاستغلال غير المشروع. وأضاف أن قانون الجرائم والعقوبات اليمني يجرّم أي محاولات لتجنيد الأفراد قسرًا أو إجبارهم على المشاركة في النزاعات المسلحة، وأن هذا السلوك يتنافى مع الهدف الأساسي للسجون، الذي يركز على إعادة تأهيل السجناء وليس استغلالهم. كما أوضح الحميدي أن هذه الانتهاكات تتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام 1949 التي تحظر استغلال السجناء في أي أعمال عسكرية. وأكد أن المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تصنف هذه الأفعال ضمن جرائم الحرب التي تستوجب المحاسبة. وأشار إلى أن المواثيق الدولية تُجرّم كافة أشكال الإكراه والاستغلال، مما يجعل تجنيد السجناء مخالفة خطيرة للمعايير الدولية. وأفاد بأن منظمته تلقت تقارير حول استخدام السجناء، بمن فيهم الأطفال، في العمليات العسكرية، وأن وسائل الإقناع والإكراه تشمل التهديد بالإعدام، وتمديد مدد الأحكام، وتخفيف الأحكام، أو تقديم وعود وهمية بالإفراج المبكر، وأن هؤلاء الأفراد يُزج بهم غالبًا في الخطوط الأمامية للمعارك. وشدد على أن هذه الأفعال ترقى إلى مستوى الجرائم التي تضع مرتكبيها تحت طائلة القانونين الوطني والدولي، وأن نظام روما الأساسي يتيح محاكمة المسؤولين عن هذه الانتهاكات أمام المحاكم الدولية باعتبارها جرائم حرب. واختتم الحميدي تصريحه بالقول بأن تجنيد السجناء في النزاعات المسلحة يمثل خرقًا صارخًا لحقوق الإنسان، ووصمة عار على جبين الإنسانية.

رئيس منظمة سام: "الحوثيون يستخدمون الاعتقال للضغط على المجتمع الدولي"

في حديث مع قناة يمن شباب الفضائية، بتاريخ 29 يناير 2025، قال رئيس منظمة سام، توفيق الحميدي، إن جماعة الحوثي ترفض الإفراج عن الصحفي المختطف، المياحي، وتقوم بتوجيه تهم جديدة ضده. وأوضح أن مصير المياحي وغيره من المعتقلين هو بيد جماعة الحوثي التي تمارس إجراءات انتقامية. وأشار الحميدي إلى أن جماعة الحوثي تستغل النيابة العامة والقضاء للظهور بمظهر الدولة، ولكن في الحقيقة، ممارساتها تشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون اليمني، وأن التهم الموجهة للمياحي هي في جوهرها متعلقة بحرية الرأي. وذكر أيضًا أن جماعة الحوثي ترفض إحالة ملف المياحي لنيابة الصحافة لإدراكها أن ذلك سيؤدي إلى الإفراج عنه. وتطرق الحميدي إلى قضية أخرى وهي قضية الناشطة سحر الخولاني المختطفة هي وابنها وزوجها وأخيها، وأن هناك أمر بالإفراج عنها لم ينفذ حتى الآن. وأكد الحميدي أن المعتقلين لدى جماعة الحوثي يتعرضون للتعذيب الجسدي والنفسي. وبين أن المجتمع الدولي يقف موقفًا ضعيفًا تجاه هذه الممارسات، وأن جماعة الحوثي تستخدم الاعتقال للضغط على المجتمع الدولي.

استشهادات

كشفت تقارير حقوقية، عن تجنيد جماعة الحوثي لأكثر من 10 آلاف طفل يمني خلال ثماني سنوات، خلال الفترة من 2014 وحتى 2021 في مناطق سيطرتهم المسلحة. بحسب المرصد الأورومتوسطي ومنظمة سام للحقوق. (الصحوة نت 27 يناير 2025)
بحسب تقرير لمنظمة سام، التحق عشرات الحوثيين من أتباع الشيخ الذهب (الموالي للحوثيين)، خلال العام 2015، بشكل مفاجئ بمعسكرات داعش حيث تولت تلك العناصر مهمات نقل لوجستية للسلاح والذخائر من مدينة رداع وذمار دون أي اعتراض من نقاط الحوثيين المتواجدة على طول الطريق". وفق تقرير سام "فإن الحوثيين الذين هاجموا القرية في 2015 هم أنفسهم الذين اقتحموها في 2018 تحت مسمى "داعش" ما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات"، وأشار "بدأت بتفجير خمسة منازل لمواطنين من عائلة آل شطير، وتدمير بئر مياه وإتلاف مزارعهم، ونهبت آثاث وممتلكات العائلة الثمينة (الذهب) وشاحنة نقل مياه و160 رأسًا من المواشي، وتهجير 60 من الأسرة قسرًا". ورصدت منظمة سام، مقتل وإصابة أكثر من 100 مدني في قرية الزوب، ومئات الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها الحوثيين ضد المدنيين خلال السنوات الماضية، تنوعت بين قتل 40 شخصًا وإصابة 60 آخرين بينهم نساء وأطفال وإجبار أكثر 450 أسرة على النزوح إلى القرى المجاورة. (الصحوة نت 21 يناير 2025)

مناصرة

مؤتمر دولي للمطالبة بالإفراج عن الشاعر عبد الرحمن القرضاوي

في 7 يناير 2025، وقعت 60 منظمة حقوقية وسياسية من بينها منظمة سام للحقوق والحريات، على بيان للمطالبة بالإفراج عن الشاعر عبد الرحمن يوسف القرضاوي، المحتجز في لبنان منذ 28 ديسمبر 2024، بناءً على مذكرة تعاون أمني مع مصر. وقد طالبت هذه المنظمات السلطات اللبنانية برفض تسليمه، مؤكدة أن التهم الموجهة له تندرج تحت حرية الرأي والتعبير المكفولة في الدستور اللبناني. كما أعربت عن تخوفها من سرعة الإجراءات التي اتخذتها الإمارات في القضية، معتبرة أن هذه الإجراءات تنم عن نية انتقامية ضد الشاعر. وشددت المنظمات على ضرورة وقف استخدام "الإنتربول" لأغراض سياسية.

تقارير سابقة

نافذة تذكر القارئ ببعض التقارير التي اصدرتها منظمة سام خلال سنوات سابقة

منفذ الدحي: بؤرة انتهاكات حقوق الإنسان في تعز

يقدم تقرير حقوقي مكون من 28 صفحة، صادر عن منظمة سام، في ديسمبر 2016، تفصيلاً للانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثي وصالح في منفذ الدحي غرب مدينة تعز، بحق المدنيين العزل أثناء عبورهم المنفذ. تم توثيق 311 حالة انتهاك لحقوق الإنسان، تنوعت بين القتل والاختطاف والتعذيب والاعتداء الجسدي والتحرش الجنسي. بالإضافة إلى ذلك، رصد التقرير حالات عامة استهدفت جميع سكان المدينة، تندرج ضمن الحصار الاقتصادي المفروض بكل صوره وأشكاله، من خلال منع دخول المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية من الماء والدواء والغاز المنزلي وأسطوانات الأكسجين للمرضى في المستشفيات.

التقرير وثق الانتهاكات والجرائم التي قامت بها ميليشيا الحوثي وقوات صالح -حتى ديسمبر 2016- بحق المدنيين في منفذ الدحي، بما في ذلك:

- 29 حالة قتل مباشر.
- 181 حالة إصابة.
- 93 حالة اعتداء بالضرب.
- 25 حالة اختطاف، من بينها نساء وأطفال.
- 8 حالات تحرش، مع الإشارة إلى وجود عشرات الحالات الأخرى التي لم يتم الإبلاغ عنها بسبب القيود الاجتماعية.

كما أكد التقرير أن ميليشيا الحوثي وقوات صالح تقوم باستخدام المدنيين كدروع بشرية في حاويات حديدية على جانبي المنفذ، مما يعرضهم لخطر غارات طيران التحالف العربي. وأوضح التقرير أن منفذ الدحي يمثل شريان الحياة لمدينة تعز، حيث يربطها بكافة الخطوط المؤدية إلى المحافظات الأخرى، وهو ممر ضيق يقع بين جبلين ولا توجد طرق بديلة أخرى يمكن للسكان المرور بها.

من الناحية القانونية، أشار التقرير إلى أن انتهاكات ميليشيا الحوثي وصالح لحقوق الإنسان تعتبر تجسيداً لسياسة العقاب الجماعي المحرمة بموجب القانون الدولي والإنساني، وتعد مخالفة للبروتوكول الإضافي الخاص بتجويع السكان المدنيين. وخلص التقرير إلى أن الانتهاكات والحصار المفروض على مدينة تعز تعتبر عملية حربية من قبل ميليشيا الحوثي وصالح.

أوصى التقرير بما يلي:

- إلزام ميليشيا الحوثي وقوات صالح بالامتثال لمبادئ القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.
- على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لمنع فرض الحصار على المدن والمدنيين وحرمانهم من المواد الغذائية والطبية.
- ملاحقة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في منفذ الدحي وتقديمهم للعدالة.
- دعوة المنظمات والهيئات الدولية العاملة في حقوق الإنسان والإغاثة لزيارة مدينة تعز للاطلاع عن كثب على حجم الانتهاكات والوضع الإنساني المترتب عليها.
- دعوة اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن للتحقيق في الجرائم المرتكبة من قبل ميليشيا الحوثي وصالح الواردة في التقرير.

خاتمة

لا يزال الوضع الحقوقي والإنساني في اليمن يشهد تدهورًا خطيرًا، حيث وثقت منظمة سام للحقوق والحريات، وغيرها من المنظمات الحقوقية، انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبتها أطراف النزاع المختلفة، وعلى رأسها جماعة الحوثي. وقد شملت هذه الانتهاكات اعتقالات تعسفية للصحفيين والناشطين، مثل محمد المياحي وسحر الخولاني، وإحالتهم إلى المحاكم بتهم تتعلق بحرية الرأي والتعبير. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مناطق مثل حنكة آل مسعود حصارًا واقتحامات أسفرت عن مقتل وجرح المئات، واختطاف المدنيين، وتدمير الممتلكات. كما تفاقمت الأزمة الإنسانية بسبب النزوح الداخلي، وانعدام الأمن الغذائي، وانهيار قطاع التعليم، مع حرمان المعلمين من رواتبهم وتجنيد الأطفال.

وفي خضم هذه الانتهاكات، يبرز دور منظمات المجتمع المدني، مثل منظمة سام، في توثيق الانتهاكات وإيصال صوت الضحايا إلى المجتمع الدولي، مع التأكيد على ضرورة تحقيق العدالة الانتقالية ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات من مختلف الأطراف في اليمن.